

ضمن جولة تليها زيارته طهران ثم واشنطن

الكاظمي في السعودية غداً لبحث ملفات الكهرباء والحدود وستراتيجية أوبك

□ بغداد / المدى

من المؤمل أن يتجه رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي على رأس وفد وزاري رفيع المستوى يوم غد الإثنين إلى العاصمة السعودية الرياض في أول زيارة له منذ تكليفه بمهمة رئاسة الحكومة.

وسيبحث الكاظمي والوفد المرافق له مع المسؤولين في السعودية عدة ملفات في مقدمتها استكمال ربط العراق في المنظومة الكهربائية الخليجية، وإعادة فتح عدد من المنافذ الحدودية لاستئناف حركة التبادل التجاري المتوقفة بين البلدين منذ سنوات. وأعلنت الخارجية الأميركية عن دعمها الكامل لمشروع يربط شبكات الكهرباء بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، مؤكدة أن حكومة العراق ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، يتطلعون إلى زيادة التعاون الاقتصادي الوثيق بينهم، كأساس للسلام والتنمية والإزدهار في المنطقة.

ويصف السياسي المستقل إبراهيم بحر العلوم، في تصريح لـ (المدى) زيارة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى السعودية بـ "مضيئاً"، مضيفاً أنها "أتت امتداداً لما قامت به الحكومات السابقة لتحسين العلاقات مع دول الجوار". ويشير بحر العلوم إلى أن "السعودية أبدت استعداداً وعلى لسان بعض مسؤوليها لإعادة فتح بعض المنافذ الحدودية، كما أبدت استعدادها لمساعدة العراق في قضايا الطاقة"، معتقداً إنه "بإمكان رئيس الحكومة مناقشة عدة ملفات أخرى".

وأعلن وزير المالية علي علاوي، الخميس الماضي، في لقاء متلفز أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي سيرزور السعودية يوم الإثنين المقبل، مبيناً أن "الزيارة تسعى لتقوية العلاقات بين الطرفين، وستشهد أيضاً توقيع اتفاقيات مهمة".

ويوضح النائب السابق في البرلمان أن "إعادة فتح المنافذ الحدودية بين العراق والسعودية ستؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، وستقلل من نفقات النقل أيضاً، وكما ستؤثر على أسعار البضائع التجارية".

وشهدت العلاقات العراقية - السعودية انفراجة بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة السابقة بالتزامن مع تشكيل التحالف الدولي الذي تقوده أميركا لمحاربة داعش. ومارست واشنطن ضغوطاً على الرياض للانفتاح على بغداد، وتكثفت هذه الجهود بدعوة العراق للمشاركة في مؤتمر عقد في جدة عام ٢٠١٤ من أجل تنسيق جهود الحرب على الإرهاب.

وفي تموز ٢٠١٧ أعلن رئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي عن تشكيل مجلس التنسيق العراقي - السعودي في القمة



التي جمعتها مع العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز في الرياض لوضع خطط تعاون اقتصادية وتجارية وثقافية وتعاون أمني واستخباري بين البلدين. كما زار وفد سعودي في شهر نيسان الماضي العاصمة بغداد وقال أمام المسؤولين الحكوميين إن بلاده تنوي استثمار (١١٦) مشروعاً تتضمن تطوير الزراعة والنفط والكهرباء، ويلفت وزير النفط الأسبق إلى أن "من أهم المواضيع التي يجب مناقشتها مع الجانب السعودي كيفية تسير منظمة أوبك بالشكل الصحيح والسليم، على أن يكون القرار قرار شركاء، وليست قرارات احتكارية لجهة على أخرى، وبالتالي يمكن أن تساهم السعودية في تحمل جزء من تخفيض الإنتاج في النفط الذي يتحملة العراق حالياً".

ويبين أنه "من الضروري على الكاظمي مناقشة الجانب السعودي لإعادة فتح أنبوب النفط من أجل تعدد منافذ تصدير النفط الخام العراقي". مشدداً على أن "فكرة مستقبل العراق يجب بناؤها على سياسة التوازن الستراتيجي بين دول الجوار".

ووقعت وزارة الكهرباء في العام ٢٠١٩ اتفاقية مع هيئة الربط الخليجي لإنشاء خطين لنقل الطاقة الكهربائية الضغوط الفائق (٤٠٠) ك.ف، الذين سيكونان بطول (٣٠٠) كم، مقسمة على مسافتين، داخل العراق (٨٠) كم، وداخل دولة الكويت (٢٢٠) كم.

واستناداً للاتفاقية الإطارية التي وقعتها وزارة الكهرباء مع هيئة الربط الخليجي في أيلول الماضي تجهز وزارة الكهرباء الخطين الناقلين داخل أراضيها (الفاو) القديم والجديد) لتأمين نقل الطاقة من الكويت إلى محطة الفاو في محافظة البصرة، وقالت ان "هذه الاتفاقية تأخر تنفيذها بسبب تداعيات الوضع الصحي والاقتصادي"، معتقدة أنها "تحتاج لفترة عام كامل لانتهاؤها من تنفيذها".

وأعلنت الولايات المتحدة دعمها الكامل لمشروع يربط شبكات الكهرباء بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان لها الجمعة الماضية، إنها ملتزمة بتسهيل هذا المشروع وتقديم الدعم عند الحاجة". وأضاف البيان أن "هذا المشروع سيوفر

الطاقة الكهربائية للعراقيين الذين هم في أمس الحاجة إليها" مبيناً أن "المشروع سيتم من دفع العجلة الاقتصادية العراقية، ويدعم التنمية الاقتصادية خصوصاً في المحافظات الجنوبية". وتابع البيان أن "حكومة العراق ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، يتطلعون إلى زيادة التعاون الاقتصادي الوثيق بينهم، كأساس للسلام والتنمية والازدهار في المنطقة".

أكدت وزارة الكهرباء ٨٠٪ من إجراءات ربط العراق بالمنظومة الخليجية الكهربائية، استعداداً لإيقاف استيراد الطاقة (الكهرباء والغاز) من الجانب الإيراني بسبب العقوبات الاقتصادية الأميركية المفروضة عليه. وسيجري رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي خلال الأيام المقبلة جولة إقليمية ودولية تشمل كل من السعودية وإيران والولايات المتحدة الأميركية لبحث العلاقات الثنائية والتركيز على ملفات الصحة والاقتصاد.

ويعلق أراس حبيب كريم، عضو مجلس النواب على جولة رئيس الحكومة بالقول

ما نأمل أن "تكون الجولة الخارجية التي يجريها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تصب في مصلحة البلاد"، مضيفاً "أننا ننظر بإيجابية إلى أية خطوة من شأنها وضع علاقات العراق مع محيطه الإقليمي الدولي في مكانها الصحيح". وأضاف حبيب في بيان "لأبد من تصحيح المسار باتجاه وضع مصلحة العراق أولاً في التعامل مع الأشقاء والأصدقاء إن كانوا عرباً أو مسلمين أو دولاً أخرى" مبرراً عن أمره في أن تكون الجولة التي يجريها رئيس الوزراء إلى عواصم عربية وإقليمية دولية تصب بمصلحة البلاد طبقاً لطبيعة الملفات التي تحكم علاقتنا مع أي من هذه العواصم سواء كانت الملفات سياسية أم سيادية أم اقتصادية أم تجارية".

من جانبه يؤكد كامل الدليمي، النائب السابق في مجلس النواب أن "الزيارة الأولى ضمن الجولة المرتقبة لرئيس الوزراء ستشتمل على زيارة العراق إلى إيران ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية".

ويضيف الدليمي في تصريح لـ (المدى) أن "الزيارة تأتي لاستكمال ما تم الاتفاق عليه

بين الحكومات السابقة والسعودية لتثبيت إطار التعاون المشترك بين البلدين"، مؤكداً ان "ملف الطاقة ستكون له خصوصية في هذه الزيارة".

وتتحمّل هيئة الربط الخليجي بحسب اتفاتها مع وزارة الكهرباء كلفة إنشاء الخطين، الذين سيكونان بطول (٣٠٠) كم، من خلال مرحلتين الأولى استيراد (٥٠٠) ميكاواط، والثانية، إنشاء منظومة HVDC، بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وبين أوروبا.

ووجهت الحكومة بتفعيل مشاريع الكهرباء المتوقفة وتزويد الوقود مجاناً للمولدات الأهلية مقابل تخفيض أسعار الاشتراك وزيادة ساعات التجهيز، مؤكدة أن مليارات الدولارات أنفقت سابقاً كانت تكفي لبناء شبكات كهربائية حديثة.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، في بيان الأسبوع الماضي إن الأخير وجه بتفعيل مشاريع الكهرباء كافة، لاسيما الاتفاقية الجرمية مع شركة سيمينز الألمانية، وذلك خلال اجتماع عقده، مع وزير الكهرباء

التي اتخذها الكاظمي لمعالجة تداعيات الأزمة المالية الراهنة ومن بينها بسط سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية لتستحق الدعم والتأييد والمساندة، فالإصلاح لا يمكن أن يتحقق بدون التحرك الميداني لرئيس الحكومة وإشرافه الشخصي على حسم الكثير من الملفات العالقة منذ عدة سنوات"، مبيناً أن "السيطرة على المنافذ الحدودية سيوفر لخزينة الدولة موارد كبيرة تقلل من الاعتماد على العائدات النفطية التي تتأثر بهبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية".

وأضاف أن "التحرك الدبلوماسي للكاظمي نحو تعزيز العلاقات بالدول العربية سيسهم بشكل كبير في عودة العراق الى الحاضنة العربية ويعيد له دوره الريادي المؤثر في محيطه"، مبرراً عن أمره في ان "تسهم زيارة الكاظمي للسعودية بتقوية العلاقة مع الجارة الشقيقة وتتم عن مشاريع لربط كهرباء العراق بالسعودية والخليج، مع إمكانية الحصول على دعم خليجي من خلال السعودية بهدف تجاوز الأزمة المالية".

وشدد الجبوري على "ضرورة ان تجرد الكتل السياسية كافة عن مصالحها الشخصية وأن تدعم الكاظمي في خطواته الإصلاحية التي من شأنها النهوض بواقع البلد على الصعد كافة".

وأعلن وزير المالية علي علاوي، الخميس الماضي، في لقاء متلفز أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي سيرزور السعودية يوم الإثنين المقبل، مبيناً أن "الزيارة تسعى لتقوية العلاقات بين الطرفين، وستشهد أيضاً توقيع اتفاقيات مهمة".

ويوضح النائب السابق في البرلمان أن "إعادة فتح المنافذ الحدودية بين العراق والسعودية ستؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، وستقلل من نفقات النقل أيضاً، وكما ستؤثر على أسعار البضائع التجارية".

وشهدت العلاقات العراقية - السعودية انفراجة بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة السابقة بالتزامن مع تشكيل التحالف الدولي الذي تقوده أميركا لمحاربة داعش. ومارست واشنطن ضغوطاً على الرياض للانفتاح على بغداد، وتكثفت هذه الجهود بدعوة العراق للمشاركة في مؤتمر عقد في جدة عام ٢٠١٤ من أجل تنسيق جهود الحرب على الإرهاب.

وفي تموز ٢٠١٧ أعلن رئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي عن تشكيل مجلس التنسيق العراقي - السعودي في القمة

□ بغداد / المدى

أعلنت هيئة المنافذ الحدودية، أمس السبت، ضبط ١١ حاوية محملة بمواد كيميائية خطيرة في منفذ ميناء أم قصر الشمالي في محافظة البصرة.

ونكر إعلام الهيئة في بيان أن "الهيئة وبالتعاون والتنسيق المشترك مع مكتب جهاز المخبرات الوطني تمكنت من ضبط مواد كيميائية خطيرة استناداً إلى معلومات استخبارية في منفذ ميناء أم قصر الشمالي في محافظة البصرة، وبعد الحصول على موافقة قاضي التحقيق".

وأضاف، أنه "تم تشكيل لجنة مشتركة لفتح ١١ حاوية تم ضبطها داخل الحرم الكرمي، وتبين صحة المعلومات وأنها محملة بمواد كيميائية شديدة الخطورة لا يسمح باستيرادها (خامات منخلت صناعي)".

وأشار إلى أنه "تم إعداد محضر ضبط من الجهات المعنية وختم الحاويات بالختم الكرمي، لغرض عرضها أمام أنظار قاضي التحقيق المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقها".

ووجه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، يوم الأربعاء الماضي، بحماية الموانئ في محافظة

□ بغداد / المدى

البصرة من قبل قوات عسكرية، فيما كشف عن امتلاكه معلومات عن "الفاستين" في الموانئ. ستتم ملاحقتهم قانونياً.

وقال الكاظمي في تصريح للصحفيين خلال

زيارته المنفذ: "الحرم الكرمي سيكون تحت حماية قوات عسكرية وعندها الحق بإطلاق النار على كل من تجاوز على الحرم الكرمي، النقطة الثانية إنجاب الجوانب الإدارية في



